

المفردة بين الدلالة الوظيفية والتركيبية عند

عبد القاهر الجرجاني

د. تراث حاكم مالك الزياي

جامعة القادسية - كلية الآداب

ملخص البحث:

لقد كان الجرجاني من أبرز العلماء الذين أكدوا على أهمية (النحو) وقيمتها وفعاليتها؛ إذ يكشف تحليله للنصوص عن فهم أعمق وأبعد من أن تُقيدَ (معاني النحو) بالوظائف النحوية، فضلاً عن إشارته إلى أن المعنى النحوي الدلالي الصحيح، هو الذي يتوافق في (الاختيار) للمفردات، مع جانبي (الدلالة النحوية)، الجانب الوظيفي والجانب التركيبي، فإدراك الجرجاني أن التغيير في المستوى العقلي الباطني يتبعه بالضرورة تغيير في التشكيل الخارجي للصياغة النحوية ولذا يستغل المتكلم أو (المبدع) أنواع الاحتمالات النحوية الممكنة عقلاً في خلق أنماط تركيبية، ترتبط بمراده، وبهذا يتميز مبدع من آخر بقدرته على أن يوقع اختياره على بعض الإمكانيات النحوية دون بعضها الآخر، أو تفضيل بعضها على بعض. يضاف إلى ذلك أن (النظم التركيبي)، لا يكون نظاماً قائماً على مجرد (الضم) كيفما جاء واتفق، بل نظم قائم على التعليق ومراعاة حال الكلام بعضه مع بعض، ثم مراعاة الكلام لتمام المراد منه، من خلال تلاقي المعاني على الوجه الذي يقتضيه العقل، فالعبرة ليست بالتوالي الصوتي، وإنما العبرة بالتناسق الدلالي. فضلاً عن أن هذا النظم لا يتصل بأهمية بعض الأجزاء، وعدم أهمية بعضها الآخر، أي ليس هناك عمدة وفضلة في التركيب النظمي، وإنما ترتيب الدوال داخل السياق، هو الذي يضيف عليها أهميتها، وهي أهمية تتأتى من استعمال الدال فيما هو أصلح لتأديته، وأخص به وأكشف عنه.

مدخل:

لقد أصبح الدرس الدلالي الحديث -وبعد سلسلة من الأبحاث والدراسات- ينزع إلى عدم التفرقة بين الجانب النحوي والجانب الدلالي، إلا إن المشكلة التي واجهت اللغويين المحدثين ولاسيما أصحاب النظريات النحوية الحديثة، هي تحديد مكان (الدلالة) في هذه النظريات النحوية، فهل تكمن في المعاني المعجمية للمفردات المكونة للتركيب، أو أنها تكمن في الوظائف النحوية لهذه المفردات، أو في طبيعة العلاقات الرابطة بين وظائفها؟

والحق أن هذه العناصر جميعها تلتقي لتتفاعل فيما بينها وصولاً إلى ناتج دلالي للجانب النحوي، أو ما يطلق عليه بـ(الدلالة النحوية)، شريطة أن يؤخذ بالحسبان التدرج أو التسلسل المنطقي العلمي، الذي يصل بنا إلى هذا الناتج الدلالي، بدءاً من عنصر اختيار المفردات المعجمية المنطوقة التي تشغل الوظائف النحوية، لتصبح صالحة للدخول في علاقة نحوية معينة مع كلمة أخرى تشغل وظيفة أخرى في الجملة نفسها، ومن ثم بتحديد الوظائف النحوية لهذه المفردات، وتكوين العلائق والروابط التركيبية بين وظائف مفردات التركيب، لتكوين الناتج الدلالي الذي

المفردات؛ إذ إنَّها لم تعطِ التفاعل بين الجانبين الاهتمام المرجو، ناهيك بعدم تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بينهما. وفي مقابل ذلك تولت المعجمات دراسة المفردات التي تشغل الوظائف النحوية، إلاَّ إنَّ هذه الدراسة اتجهت إلى دراسة المعنى المعجمي بطريقة مستقلة عن الدلالة النحوية، مع أنَّ (المفردة اللغوية) لا تتحدد دلالتها إلاَّ في السياق اللغوي، من خلال العلاقات النحوية التي تربطها بعناصر الجملة الأخرى.

ولمَّا كانت الدراسات اللغوية السائدة، تتخذ من اللغة وسيلة لدراسة تركيب اللغة النحوي، وتتخذ من المعنى أساساً للوصف اللغوي، كان لابد من أن تُمثل (الدلالة) موقع الصدارة في التحليل اللغوي، وهو الأمر الذي حول اهتمام اللغويين من التركيز على تركيب اللغة النحوي إلى ترجمة المفهوم الدلالي الناجم عن هذا التركيب، فضلاً عن عدِّ الدلالة غايةً يحققها اللفظ من خلال الوظيفة التي يؤديها ضمن إطار النظام اللغوي.

ويجد البحث هنا ضرورة الإشارة إلى مفهوم الدلالة الوظيفية والدلالة التركيبية، بغية عدم اختلاط المفاهيم، فالدلالة الوظيفية أو ما يدعى بـ (النحو الوظيفي) هي من متفرعات الأسنوية الحديثة في دراسة الكلام، ومهمتها تفسير ((علاقات المكونات الأساسية في الجملة على أساس أنَّها وظائف، يؤديها كل مكون بحسب ارتباطه بما بعده وما قبله))^(٣).

وقد وصفها بعضهم بأنها عملية تحليل لغوي سطحي، هي أقرب إلى النحو الوظيفي العادي منه إلى علم التركيب، يكون هدفها معرفة الوظيفة النحوية من جهة، وتقصي سلامة اللغة من جهة أخرى^(٤).

أمَّا التركيب فهو في أحد مفاهيمه عملية ((وصف موضوعي للهياكل اللغوية بغية توظيفها دلاليًا))^(٥). ولعلَّ أهم مردود للدراسات التركيبية في علم اللغة الحديث، فضلاً عن النقد العربي الحديث، هو تأكيد وجوب تجديد النحو

يعرض المعنى بصورته التركيبية الصحيحة، ومن هنا تكون (الدلالة النحوية) مركبةً من هذه العناصر جميعاً.

ولابد من الإشارة هنا، إلى أنَّ عملية تحديد الوظائف النحوية، تتوقف أساساً على عملية اختيار المفردات؛ إذ إنَّ ((هناك قوانين تنظم هذا الاختيار، يكون كلُّ متكلم مزوداً بها، وإذا لم يكن عارفاً لهذه القواعد التي تساعد على الاختيار فإنه لا تكون لديه الكفاية اللغوية أو السليقة اللغوية أو القدرة اللغوية التي تساعد على تركيب جملة تركيباً صحيحاً مفيداً))^(١).

وبناءً على هذا الاختيار، الذي تتوقف عليه لوظائف النحوية، تتحقق درجات الصحة النحوية، فبعض الكلمات تكون أكثر استجابة لكلمات أخرى من غيرها، فتصبح كل منها معبرة عن خصيصة من خصائص الأخرى، وعندما تتضام كلمات في علاقات نحوية بحيث تكون كلُّ منها من خصائص الأخرى، يكون التركيب في هذه الحالة في درجة عالية من الصحة النحوية، أمَّا إذا انكسرت قاعدة الاختيار هذه في تعبير ما، فإنه يكون في درجة أقل من الصحة النحوية^(٢).

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد المحاور التي تستند إليها الجملة اللغوية، الصحيحة نحويًا ودلاليًا وهي:

- ١- المفردات المعجمية، التي يتم الاختيار من بينها، لتشغل الوظائف النحوية المناسبة.
- ٢- الوظائف النحوية، التي تكون بينها علاقات تمدَّ المنطوق بالمعنى الأساسي.
- ٣- العلاقات الدلالية التركيبية، التي تحدث بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة.

وقد حظيت بعض هذه المحاور بدراسات كثيرة، على حين لم يحظ بعضها الآخر بمثل ذلك. فعلى الرغم من أن العلماء القدماء قد درسوا الوظائف النحوية في كتب (النحو) وحددوا شروط تلك الوظائف، فإنَّ الذي يؤخذ على تلك الدراسات، أنَّها تكاد تكون مستقلة عن جانب اختيار

فأشار إلى أن هذا التقديم هو حكم واجب، من جهة أن المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويُسند إليه، في حين أن الخبر هو الذي يُثبت به المعنى ويُسند^(١٢)، أي أن المبتدأ الدلالي في إثبات المعنى وإيصاله، هو الذي فرض هذا الحكم، لا المبتدأ اللفظي الذي ذهب إلى أن المبتدأ (مبتدأ)؛ لأنه في اللفظ مقدّم مبدوء به، ولو كان ذلك صحيحاً، لكان ينبغي أن يخرج المبتدأ عن كونه مبتدأً في أحوال أخرى، نحو قولهم: (منطلق زيد)، فضلاً عن استحالة القول: إن هناك خبراً مقدماً في اللفظ والنية فيه التأخير^(١٣). وقد أشار الرضي (ت ٦٨٨ هـ) في شرحه لكافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) إلى ما يتفق ورأي الجرجاني هذا بقوله: ((إنما كان أصل المبتدأ التقديم، لأنه محكوم عليه، ولا بد من وجوده قبل الحكم، فقص في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكره الحكم عليه))^(١٤).

وبذلك يكون الجرجاني -في تفسيره (للمبتدأ) اعتماداً على المبتدأ الدلالي في إيصال المعنى- قد خالف سيبويه ومن سبقه من العلماء. ولعل في هذا الكلام ما يثبت خطأ ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن الجرجاني في استعماله لـ (المبتدأ) كان ((متابعاً للنحويين ممن سبقوه))^(١٥).

فالجرجاني بعد أن ورث المحاولات النحوية السابقة دراسةً واستيعاباً في تفهم، حاول الخروج من دائرة وضع الألفاظ إزاء المعاني فحسب، متخطياً ذلك الأمر إلى عملية التركيب على حسب مقتضيات المعاني التي يريد أن يعبر عنها (المنشئ)، مؤكداً المكانة الخاصة للنظام الفكري للغة من خلال نظامها النحوي، وهو الأمر الذي أدى به إلى أن يميز بين معنى (الإسناد) و(الإخبار) في عرضه (المبتدأ)، إذ يقول في ذلك: ((إن الإسناد مجراه مجرى الإخبار،... غير أن في الإسناد فائدة ليست في الإخبار، وهي إن من الأفعال ما لا يصح إطلاق الإخبار عليه كفعل الأمر نحو: ليضرب زيد، إذ الأمر لا يكون من حيث إن الخبر ما دخله الصدق والكذب، ويصح أن يُطلق عليه الإسناد، لأن حقيقة

العربي وتمحيصه ليصبح أداة إيجابية، من أجل سبر أغوار الخطاب اللغوي والأدبي على السواء^(١٦).

ويبدو أن الجرجاني قد كان سباقاً في هذا المجال من خلال تأكيده أهمية (النحو) وقيّمته وفاعليته؛ إذ يكشف تحليله للنصوص عن فهم أعمق وأبعد من أن تُقيد (معاني النحو) بالوظائف النحوية، فضلاً عن إشارته إلى أن المعنى النحوي الدلالي الصحيح، هو الذي يتوافق في (الاختيار) للمفردات، مع جانبي (الدلالة النحوية)، الجانب الوظيفي والجانب التركيبي، وهو ما يأتي تفصيله في هذا المبحث.

أولاً: المبتدأ (المسند إليه):

يعدّ (المبتدأ) من المصطلحات النحوية التي شاع استعمالها عند البصريين والكوفيين، للدلالة على ما يُبتدأ به من الأسماء، فقد عرفه (سيبويه) قائلاً: ((فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبني عليه الكلام، والمبتدأ، والعوامل غيره))^(١٨).

وعرفه صاحب (الأصول) بأنه ((ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثان مبتدأ به،... والمبتدأ يُبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث))^(١٩).

أمّا الجرجاني فلم يكن تناوله لهذا المصطلح شبيهاً بتناول السابقين له؛ إذ خالفهم في الإشارة إلى مفهومه، ومن ذلك إشارته إلى ((أنّ المبتدأ إنما يُؤتى به ليخبر عنه))^(٢٠). يزداد على ذلك قوله في الدلائل: ((إنّ المبتدأ لم يكن مبتدأً لأنه منطوق به أولاً،... بل كان المبتدأ مبتدأً لأنه مُسند إليه ومثبت له المعنى))^(٢١).

ومن ذلك يتبين أن الجرجاني في تناوله للمبتدأ، قد جمع بين المعنى الوظيفي (الإسناد)، والمعنى التركيبي (الذي يجمع الإسناد مع الوظائف الأخرى)، وصولاً إلى الناتج الدلالي، وذلك استناداً إلى نظريته الدلالية في النظم، ويدعم ذلك تعليقه لمسألة (تقديم المبتدأ على الخبر لفظاً،

وما يخلص البحث إليه بعد هذا الكلام، أن الجرجاني في (درسه الدلالي) لم يكن معنياً إلا بالتراكيب الإسنادية؛ نظراً لكون التراكيب غير الإسنادية، جمل غير وظيفية؛ إذ إنها لا تضطلع بمهمة الإبلاغ، ناهيك بأن الفائدة الدلالية من الكلام متلازمة مع نظام الإسناد، وأي تغيير في البنية الشكلية للتراكيب، يترتب عليه تغيير في المعنى.

ثانياً: الخبر (المُسند):

وقد أطلق عليه سيبويه اسم (المسند)^(٢١)، و(المبني عليه)^(٢٢)، وعرفه المبرد بقوله: ((واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى، نحو: زيدٌ أخوك، وزيدٌ قائم، فالخبرُ هو الابتدائي في المعنى، أو يكون الخبرُ غير الأول، فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال))^(٢٣)، ويزداد الأمر وضوحاً في تعريف صاحب (الأصول)، إذ يقول فيه، إن ((الاسم الذي هو خبر المبتدأ يستفيدة السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب،...، وخبر المبتدأ ينقسم على قسمين، إما أن يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره نحو: زيدٌ أخوك،...، فالخبر هو الأول في المعنى،...، أو يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره، نحو قولك: عمرو ضربته وزيدٌ رأيتُ أباه))^(٢٤).

في حين استعمله الجرجاني للدلالة على ثانٍ من جملة الابتداء، في قوله: ((اعلم أن خبر المبتدأ في قولك: زيدٌ ضاربٌ، وعمروٌ ذاهبٌ، هو الثاني من الجزأين))^(٢٥). ولم يخالف الجرجاني سابقه في انقسام الخبر على قسمين، إلا إنه اختلف معهم في تسميتها موافقاً في ذلك شيخه ابا علي الفارسي، من خلال قوله: ((اعلم أن خبر المبتدأ يكون مفرداً وجملة، وأصله ان يكون مفرداً، والمفرد هو الجزء الواحد،...، والجملة ما كانت على جزأين))^(٢٦). وقد تابع الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) الجرجاني في هذا التقسيم^(٢٧).

الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء وإمائه إليه وجعله متصلاً وملامساً، فالإسناد يصلح لما يصلح له الإخبار، والإخبار لا يصلح لكل ما يصلح له الإسناد^(١٦) أي إن الإسناد أعم من الإخبار.

وانطلاقاً من ذلك جعل الجرجاني نظريته في (النظم) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمسند والمسند إليه وقضايها، فأقام ((دلالة الخطاب اللغوي على قاعدة الإسناد، التي توفر لنا النظر إلى ثلاثة أطراف في عملية الإبلاغ وهي: المسند-والمسند إليه- وناقل الإسناد))^(١٧). فقضية الإسناد بشقيها في ارتباط بعضها ببعض، كانت أساساً اعتمد عليها الجرجاني في تحليله الدلالي لتراكيب الجمل^(١٨)، وقد أشار إلى ذلك في قوله: ((واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه شك أن لا نظم في الكلم، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس))^(١٩).

وتجدر الإشارة إلى أن الجرجاني قد جعل للعنصر الأول من نظام الإسناد، وهو المسند إليه أو (المخبر عنه)، أهمية خاصة، فعليه ((تتوقف حقيقة (الخبر)، وذلك بناءً على الحكم بوجود المعنى أو عدمه، وهو مرتبط بحصول الفائدة للسامع من الكلام (الإبلاغي))^(٢٠).

وعلى الرغم من حديث الجرجاني عن (المسند إليه) في حالة (المبتدأ)، من حيث حذفه وذكره، وتعريفه وتكثيره، وتقديمه وتأخيرها، التي سيأتي الحديث عنها في موضعه المناسب من البحث، فإن الذي يبدو للبحث أن حديث الجرجاني هذا، لم يكن بقدر العناية والاهتمام الذي أولاه للخبر (المسند)، وربما يكون السبب في ذلك عائداً إلى ان (الخبر) هو العنصر الذي يتم المعنى به، في النظام الإسنادي، ونظرية النظم عنده، قائمة أساساً على دراسة المعنى أولاً وآخرًا.

وإذا كان الجرجاني قد بدأ درسه الدلالي بـ (النظم)، مروراً بالبناء والترتيب، فقد انتهى به الأمر إلى الحديث عن (التعليق)، الذي عرفه تمام حسّان بأنّه ((إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية، بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية))^(٣٥)، وعده أخطر شيء على الإطلاق، تكلم فيه عبد القاهر^(٣٦).

وعلى رأي الجرجاني يكاد (التعليق) يكون الفكرة المركزية في درسه النحوي خصوصاً، ودرسه الدلالي عموماً، إذ إنّه ((يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقة بينهما على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي، لهذه المعاني الوظيفية النحوية))^(٣٧). وقد أشار الجرجاني إلى ذلك بقوله: ((إن لكل واحد من حكمي الإثبات والنفي حاجة إلى أن تقيده مرتين، وتعلق بشيئين))^(٣٨).

ويبدو أن الزمخشري قد تابع الجرجاني في إدراك الجانب الدلالي لعملية الإسناد، إذ ذهب إلى أن خلو (المبتدأ والخبر) من الإسناد سيجعلهما في ((حكم الأصوات التي حقها أن ينعث بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب، وكونهما مجردين للإسناد، هو رافعها لأنه معنى قد تناولهما معا تناولاً واحداً، من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه))^(٣٩).

وفي عودٍ على بدء فإن عناية الجرجاني بالعنصر الثاني من عناصر العملية الإسنادية، وهو (الخبر) لم تكن تقتصر على مفهومه فقط، بل تجاوزت ذلك إلى الحديث عن حالاته وصوره التي يكون عليها، في أحوال مختلفة، وطبيعة الدلالة الحاصلة من كل ذلك، ومن ذلك تفريقه بين دلالة (الخبر) في حالة كونه اسماً أو فعلاً، وبين ذلك ((أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء))^(٤٠).

ومن تطبيقات الجرجاني على ذلك تحليله لبيت الأعشى^(٤١).

لعمري لقد لاحت عيونٌ كثيرةٌ

إلى ضوء نارٍ في يفاعٍ تحرقُ

وزاد الجرجاني على سابقه، قوله: ((إنّ الخبر خبر لأنه مُسندٌ ومُثبّتٌ به المعنى))^(٣٨) أي أنه وسيلة يتمُّ بها اثبات المعنى أو نفيه، وهو ما يحقق معنى (الإسناد)، في كونه يعني ((أن تثبت الشيء بالشيء أو تنفيه عنه))^(٣٩).

والجرجاني في ذلك يستند إلى معنى (النظم) عنده وهو ((تصوّر العلاقات النحوية بين الأبواب، كتصور علاقة الإسناد بين المسند إليه، وتصور علاقة التعديّة بين الفعل والمفعول به))^(٣٠).

فالنظم في جوهره يتّصل بالمعنى من حيث هو تصوّر للعلاقات النحوية، كتصور العلاقة الإسنادية بين المسند إليه والمسند، ناهيك بأنّه مفهومٌ، يتناول العلاقات النحوية - التي هي إمكانيات النحو واحتمالاته داخل التركيب - المسندة للنشاط العقلي والفكري والمصورة له، فهي التي تعطي الصياغة ملامحها الفنية في الشعر أو في النثر، فضلاً عن تخليصها من فوضى الجمع وعفوية التعبير^(٣١).

ومن هذا المعنى انطلق الجرجاني إلى حقيقة راسخة، هي أن دلالة الإسناد تتمخض في الجملة المفيدة اثباتاً ونفيّاً، ولا تحقق إلاّ بها ويركئها اللذين تربطهما علاقة لزومية تحقق معناها. وقد أشار الجرجاني إلى ذلك في معرض حديثه عن (حد الجملة في الحقيقة والمجاز)، مؤكداً ضرورة معرفة ((المعنى الذي من أجله اختصت الفائدة بالجملة ولم يجز حصولها بالكلمة الواحدة كالاسم الواحد والفعل، من غير اسم يُضمّ إليه))^(٣٢). فضلاً عن حاجة نظم الكلام إلى ((شيين يتعلّق الإثبات والنفي بهما فيكون أحدهما مثبتاً والآخر مثبتاً له، وكذلك يكون أحدهما منقياً والآخر منقياً عنه، فكان ذاك الشيطان، المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل))^(٣٣). نافيةً أن تحصل الدلالة والفائدة من الاسم الواحد أو الفعل وحده؛ لاستحالة أن يكون الشيء الواحد مثبتاً ومثبتاً له، أو منقياً ومنقياً عنه، في الوقت نفسه^(٣٤).

لذا يكون المعنى عنده هو الحكم الإسنادي أو العلائقي، الذي يُصحّح به المسار الدلالي والتركيب للجملة، سواء كان ذلك في الحقيقة أم في المجاز.

وهو من الموضوعات المشتركة بين البصريين والكوفيين، وأول من أستعمله الخليل بن احمد الفراهيدي^(٤٥)، وتابعه سيبويه^(٤٦)، والبصريون^(٤٧)، ومن ثم استعمله الكوفيون^(٤٨) ويعود المصدر من المسائل الخلافية بين الفريقين، إذ يرى البصريون أن المصدر أصل الفعل، في حين يرى الكوفيون أن الفعل أولا والمصدر إنما يصدر عنه^(٤٩).

وقد تابع الجرجاني البصريين في عده المصادر أصلا للأفعال، وأحتج لذلك بأدلة ثلاثة وهي: أن الفعل يدل على الزمان، والمصدر لا يدل على ذلك، والمصدر يكون على مثال واحد، والفعل يكون على أمثلة مختلفة، والدليل الثالث أن الفعل يدل على معنيين: الزمان والحدث، والمصدر على معنى واحد، فكما يعلم ضرورة أن الأفراد أصل للتثنية، كذلك يجب أن يقضى بأن المصدر الدال على معنى واحد أصل للفعل الدال على معنيين^(٥٠).

وبذلك يكون الجرجاني قد نص على ((أن دلالة الفعل على الحدث دلالة تضمنية، بمعنى أن الحدث جزء من معنى الفعل، في حين تكون دلالة المصدر على الحدث دلالة مطابقة، بمعنى أن الحدث هو كل معنى المصدر لا جزء من معناه))^(٥١).

فالجرجاني يجعل (المصدر) من الأسماء التي تدل على معنى، إذ ليست هي بكناية عن الفاعل ولا إياه في المعنى^(٥٢). وهو عنده من الأسماء العاملة، إلا إنها فروع في العمل على الفعل، بالرغم من أن الفعل فرع من المصدر في الاشتقاق، فيقول في ذلك: ((اعلم أن المصادر فروع على الأفعال في العمل، كما أن الأفعال فروع عليها في الاشتقاق،... فكل فعل كان له نصب ورفع كان ذلك لمصدره))^(٥٣).

وفي ظل تناول الجرجاني لوظيفة المصدر في الجملة، من خلال فكرة (التعليق)، التي نصّ عليها بقوله: ((أن المصادر أسماء معلقة على أشياء))^(٥٤). جاءت إشارته إلى جانبيين من الجوانب الدلالية المتعلقة بقضية المصدر، وهما:

إذ يقول فيه معللا ورود الخبر على صيغة الفعل: ((معلوم انه لو قيل إلى ضوء نار متحرقة لنبا عنه الطبع وأكرته النفس،... وذلك لأن المعنى في بيت الأعشى على ان هناك موقدا يتجدد منه الإلهاب والإشعال حالا فحالا، وإذا قيل (متحرقة)، كان المعنى أن هناك نارا قد ثبتت لها وفيها هذه الصفة، وجرى مجرى ان يقال: (إلى ضوء نار عظيمة)، في أنه لا يفيد فعلاً يُفعل))^(٥٥).

يتضح من ذلك ان الجرجاني قد جعل الخبر (المسند) محتوى الخطاب الإبلاغي (الإعلامي)، وهو ما يقتضي جملة من القواعد الدلالية التي توفق بين المفهوم المجرد والمادي للمعنى الذي يؤديه الخطاب اللغوي، ففي (الخبر) يتحقق المفهوم المجرد للمحتوى الدلالي، انطلاقا من أن الجملة الخبرية - بوصفها وحدة اتصال - يجب أن تخبر السامع ما يُعد بالنسبة إليه جديدا في الموقف الكلامي الراهن، وهو ما يحققه (المسند) الذي يظهر محمولا في البنية الشكلية للجملة^(٥٦). وما يخلص البحث إليه في ذلك أن الجرجاني قد وضع للدلالة التي يؤديها الخطاب اللغوي في أثناء عملية التواصل (مقياس الإعلام المقصود)، وذلك من خلال (النظام الإسنادي)، إما عن طريق نفي الخبر أو إثباته، فليس كل ما يحمله الخطاب اللغوي يوصف بأنه (دلالة)، إنما الدلالة على وصف الجرجاني هي: الحكم بوجود المخبر به من المخبر عنه أو فيه، إذا كان الخبر إثباتا، والحكم بعدمه إذا كان نفيا^(٥٧).

وبذلك يكون الجرجاني من أوائل العلماء الذين أشاروا إلى الصلة التي تجمع بين النظام الإسنادي والدلالة، إذ إن دخول الإسناد النحوي سوف يحقق الهدف النظامي، دون إخفاء الناتج الدلالي، يزداد على ذلك أن غياب التعليق النحوي سوف يؤدي بالضرورة إلى افتقاد الناتج الدلالي، إذ تصبح الدوال أشتاتا، مبعثرة لا تمثل أي قيمة دلالية إنتاجية، وذلك خلاف ما تتطلبه الدلالة من تكوين النسق الإبداعي للدوال، وهو ما يؤكد القول: إن الجرجاني كان سباقا في وضع نظرية في الاتصال والإبلاغ.

ثالثاً: المصدر:

الاسم (غير) الذي قام بوظيفة الأخبار (مسند) فضلا عن وظيفة الإضافة (مضاف)، (ويمكن أن يلاحظ في ذلك، ان الدلالة التركيبية، قد أكسبت المفردة (غير) دلالتين وظيفيتين، من خلال تعلق هذه المفردة وارتباطها بما قبلها، وما بعدها).

- المصدر الثاني (الطعن) الذي قام بوظيفة الإضافة (مضاف إليه).

- شبه الجملة (في الميدان) الذي تعلق بالمصدر الثاني (الطعن).

- ويمكن أن يستشف من ذلك:

(١) إن المعاني (الوظيفية) قد تعالقت بعضها ببعض، مكونه معاني تركيبية دالة.

(٢) إن التعالق التركيبي يمكن أن يؤدي إلى إسباب المفردة وظيفتين نحويتين، في آن واحد، كما حدث في كلمة (غير) في بيت المتنبي.

(٣) فضلا عن اختلاف صلة المصدر في الموضعين، فقد اختلفت الوظيفة النحوية لكل منهما، نتيجة لاختلاف الموقع التركيبي لهما.

(٤) اختلاف الدلالة الوظيفية والدلالة التركيبية لكل من المصدرين، نتج عنه اختلاف معنى المصدرين، ومن ثم كان كل واحد منهما، جنسا برأسه غير الآخر.

وفي ضوء ذلك يمكن القول: ((إن إدخال المكون النحوي في العمل اللغوي على هذا الوجه يعطي تحققا وآنية للمكون الدلالي، الذي تصير فيه الجمل كلاما، وان هذا ما يجعل من الكلام،...، كلاما يتطابق مع مقاصد المتكلم وغاية تعبيره، وبهذا يصبح المعنى تبعاً للنحو ومنجزاً به، وتصبح الدلالة من حيث هي نظام حدثاً لغوياً))^(٥٨).

أما الجانب الثاني -وهو دلالة إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول- فقد تناوله الجرجاني تناولا مبنيا على إدراك دلالة النظم من خلال الذوق وإحساس النفس،

- تنوع دلالات المصدر ومعانيه، بتنوع الصلات والصفات التي يتعلق بها.

- دلالة إضافة المصدر إلى الفاعل، أو المفعول.

في الجانب الأول يعرض الجرجاني (العلاقة المصدرية) عرضاً يعتمد على تعدد إمكانيات الطاقات اللغوية للمفردات التي تأتي بعد المصدر، فتكسبه دلالات متعددة، بحسب تنوع معانيها، استناداً إلى العناصر الثلاثة للنظم، وهي (الاختيار والموقعية والمطابقة) والجرجاني في مثل تلك الحالات، يمر بثلاثة خطوط وصولاً منه إلى الناتج الدلالي، وهي (خط المعجم، وخط النحو، وخط التعليق والتركيب) انتهاء بالوصول على الناتج الدلالي، الناجم عن التفاعل الحاصل بين تلك الخطوط الثلاثة، ويتضح ذلك من تحليل الجرجاني لبيت المتنبي^(٥٥):

وتوهموا اللعبَ الوغى، والطعنَ في الد

هيجاء غير الطعن في المي دان

فـ((لولا إن اختلاف صلة المصدر تقتضي اختلافه في نفسه، وأن يحدث فيه انقسام وتنوع، لما كان لهذا الكلام معنى، وكان في الاستحالة، كقولك: والطعن غير الطعن. فقد بان أنه إنما كان كل واحد من الطعنين جنساً برأسه غير الآخر، بأن كان هذا في الهيجاء، وذلك في الميدان))^(٥٦).

يُلخّص الجرجاني رأيه هذا، بقوله: ((وهكذا الحكم في كل شيء تعدى (المصدر)، وتعلق به، فاختلف مفعولي المصدر يقتضي اختلافه، وأن يكون المتعدي إلى هذا المفعول غير المتعدي إلى ذلك))^(٥٧).

وبالعودة إلى تحليل الجرجاني لبيت المتنبي، تلمح فيه كيفية التفاعل الحاصل بين المعاني الوظيفية والتركيبية، وصولاً إلى الدلالة المبتغاة من النظم، وذلك من خلال إدراكه للمعاني الوظيفية التي شاركت في الوصول إلى ذلك، ومنها:

- المصدر الأول (الطعن) الذي قام بوظيفة الإسناد (المسند إليه).

- شبه الجملة (في الهيجاء) الذي تعلق بالمصدر.

والتركيبية، إلا أن هذه الصحة قد تعارضت مع الدلالة المقصودة من هذا النظم، وهذا مما اقتضى المؤاخذة على ذلك، لضرورة حصول الاتسجام والتوافق بين النواحي الوظيفية والتركيبية والدلالية.

رابعاً: الاسم الموصول (الذي):

يُعرف الاسم الموصول بأنه من الأسماء التي تكون (ناقصة في الخبر، لأنها في الأخبار لا بد لها من صلة وعائد)^(١٣)، وهو اسم ((لا ينعت ولا يؤكد ولا يعطف عليه، إلا بعد تمام صلته، لأنه مع صلته بمنزلة اسم واحد، ولا يصح معناه إلا بالعائد عليه صلته))^(١٤).

وانطلق الجرجاني في رؤيته للاسم الموصول من وجوب أن يكون للاسم الموصول صلة توضح معناه، وتجعله اسماً تاماً في الإخبار والدلالة على المعنى، فلا بد للأسماء الموصولة من صلوات تضم إليها، وصلاتها لا تكون إلا جملة محتملة للصدق والكذب.^(١٥)

وعرف الجرجاني الصلة بقوله ((ومعنى الصلة أن الاسم لا يكون تاماً في أصله، فيضم إليه ما يتممه ويجبر نقصه كما تقول: (هذا صلة هذا ووصله) أي يكمله ويزيل نقصه))^(١٦).

وتابعه صاحب (المفصل) على ذلك بقوله: ((والموصول ما لا بد له في تمامه اسماً من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات، ومن ضمير فيها يرجع إليه، وتسمى هذه الجملة صلة))^(١٧).

وقد وافق الرضي (ت ٦٨٨ هـ) الجرجاني فيما ذهب إليه، في كون جملة الصلة، جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب مستبعداً بذلك أن تكون جملة إنشائية، ومعللاً ذلك بقوله: ((إنه يجب أن تكون الصلة جملة خبرية، لما ذكرنا أنه يجب أن يكون مضمون الصلة حكماً معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، والجمل الإنشائية ولطبيبة، ... لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها))^(١٨).

فاستبق حديثه عن هذه الدلالة، بإشارته إلى المزايا التي تحتاج إلى أن تعلمهم مكانها وتصور لهم شأنها، هي أمور خفية ومعان روحانية، لا يمكن تنبيه السامع عليها، وتحديثه علماً بها حتى يكون مهياً لإدراكها، وتكون فيه طبيعة قابلة لها، ويكون له ذوق وقريحة، يجد لهما في نفسه إحساساً بان من شأن هذا الوجوه والفروق أن تعرض فيها المزية على الجملة^(١٩).

فالجرجاني ينطلق من عنصر الذوق والإحساس، لتعليل إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول، ويخضع ذلك إلى قاعدة عمد إلى صياغتها، خلال تعليقه على بيت المتنبي^(٢٠):

عجبا له! حفظ العنان بأتمل

ما حفظها الأشياء من عاداتها

إذ يقول فيه، مشيراً إلى الخطأ الذي وقع فيه المتنبي، في نظم البيت دلالياً، ((مضى الدهر الطويل ونحن نقرأه فلا ننكر منه شيئاً، ولا يقع لنا إن فيه خطأً، وذلك أنه كان ينبغي أن يقول: (ما حفظ الأشياء من عاداتها)، فيضيف المصدر إلى المفعول فلا يذكر الفاعل، ذلك لأن المعنى على أن ينفي الحفظ عن أنامله جملة، وأنه يزعم أنه لا يكون منها أصلاً، وأضافته الحفظ إلى ضميرها في قوله: (ما حفظها الأشياء) يقتضي أن يكون قد أثبت لها حفظاً))^(٢١).

ويخلص الجرجاني من ذلك إلى قاعدة مؤداها: ((إن إضافة المصدر إلى الفاعل تقتضي وجوده، وإنه قد كان منه، يبين ذلك أنك تقول: (أمرت زيدا بأن يخرج غداً)، ولا تقول (أمرته بخروجه غداً))^(٢٢).

فإذا كان المعنى يشير إلى عدم وجود الفاعل، يعمد إلى إضافة المصدر إلى المفعول بدلاً من الفاعل، الذي يحذف لانتفاء وجوده دلالياً، مع الإشارة إلى عدم صحة قياس ذلك على الفعل.

ويرى الباحث أن الجرجاني قد أغفل في تحليله لهذا البيت، الإشارة إلى صحة نظم البيت من الناحية الوظيفية

ويرى البحث وجوب أن يكون في الصلة ضمير عائد على الموصول، وهو أمر يؤكد الرأي السابق أن جملة الإخبار بالذي يكون لدى السامع علم بها، إذ لو لم يكن كذلك لما وجد في الصلة (ضمير) هو كناية عن الاسم الموصول. فلا يمكن أن يكتفى عن شيء لم يكن للسامع به علم سابق. وضمن هذا المجال أشار الجرجاني إلى إن الأصل في الإخبار هو (الذي)، في حين يكون الإخبار بـ (الألف واللام) فرعاً على (الذي) وقائماً مقامه، معللاً ذلك: بأن (الذي) ((يدخل على الجملتين، وتقول: الذي هو زيد، والذي قام غلامه زيد، فقد وقع في صلته الاسم والفعل))^(٧٤). في حين أن (الألف واللام) لا يخبر بها ((إلا إذا كانت الجملة فعلية، نحو إن تقول في قولك: قام زيد، القائم زيد، وذلك أن الألف واللام يقتضي اسم فاعل نحو: القائم، واسم الفاعل لا يشتق إلا من الفعل نحو: قام، يقوم، فلا يكون (الألف واللام) في الجملة الاسمية نحو: زيد أخوك، وإنما يختص بهذا (الذي) نحو: الذي هو زيد أخوك))^(٧٥).

وهو ما يؤدي بالبحث إلى القول إن دلالة الإخبار بـ (الذي) أعم من دلالة الإخبار بـ (الألف واللام)، لكون (الذي) يخبر به في (الاسم والفعل)، بخلاف الإخبار بـ (الألف واللام)، إذ إن (الألف واللام) لا تتصرف تصرف (الذي) فهي فرع عليه في دلالة الإخبار، وقد تابع الجرجاني في ذلك شيخه أبا علي الفارسي، الذي يقول ((والإخبار بالذي أعم من الإخبار بالألف واللام))^(٧٦) ووافق الزمخشري الجرجاني في ذلك، بقوله ((ومجال (الذي) في باب الإخبار أوسع من مجال اللام، التي بمعناه، حيث دخل في الجملتين الاسمية والفعلية جميعاً، ولم يكن للام مدخل إلا في الفعلية))^(٧٧). ومن الجوانب الدلالية الأخرى التي أشار إليها الجرجاني في حديثه عن الاسم الموصول (الذي) قضية مجيء (الذي) لوصف المعارف بالجملة وما تحتها من

وقد جعل الجرجاني افتقار الموصول إلى صلته سبباً من الأسباب التي أوجبت بناءه، إذ إن الذي أوجب بناءه ((إن لم يكن يستقل بنفسه، واحتاج إلى ما ينظم إليه من صلة، فصار بمنزلة الحروف، لأنها لا تستقل بأنفسها وتقتضي شيئاً ينظم إليها))^(٧٩)، فضلاً عن أن ((الاسم الموصول لما كان لا يتم معناه إلا بصلة صار منزلته منها منزلة أول الاسم من آخره، فكما أن بعض الاسم لا يعرب، لأن الإعراب يؤتى به للدلالة على المعاني العارضة في الأشياء كالفعلية، ومحال أن يدل على كون الشيء فاعلاً قبل أن يدل على نفسه باستيفاء اسمه))^(٨٠).

يزاد على ذلك أن الجرجاني في كتابه (دلائل الإيجاز) قد أعاد تأكيد وجوب أن تكون دلالة جملة الصلة، دلالة خبرية لا إنشائية، بعد أن كان أشار إلى ذلك في كتابه (المقتصد)، مميزاً بذلك بين دلالة الإخبار بالجملة مع (الذي) والأخبار بالجملة مع غير (الذي)، أو من دونه، وتفسير هذا أن المتكلم لا يصل (الذي) ((إلا بجملة من الكلام قد سبق من السامع علم بها، وأمر قد عرفه له))^(٨١)، وبخلاف ذلك يأتي الإخبار بالجملة مع غير الذي. وينتهي الجرجاني من ذلك إلى القول: ((إنه جيء به (الذي) ليفصل بين أن يراد ذكر الشيء بجملة قد عرفها السامع له، وبين أن لا يكون الأمر كذلك))^(٨٢).

ومما تجدر الإشارة إليه عدم وجود تفسير دلالي واضح لدى الجرجاني في قضية وجوب أن يكون في الصلة ضمير عائد على الموصول، في حين اتسم تعليل الرضي لذلك بسمة دلالية بارزة، إذ يعلل ذلك بقوله: ((إن ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول، لأنه أما محكوم عليه هو سببه، أو محكوم به هو أو سببه، فلا بد من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه، وذلك النائب هو الضمير العائد إليه، ولو لم يذكر الموصول في الصلة، لبقى الحكم أجنبياً عنه، لأن الجمل مستقلة بأنفسها لولا الرابط الذي فيها))^(٨٣).

على ذلك في استعمال المصطلحين (الحال والمفعول فيه)^(٨٢).

ورأى أبو علي الفارسي أن (الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولا فيها، كما أن الظرف كذلك، وذلك قولك،... (خرج عمرو مسرعا)، فمعنى هذا (خرج زيد في حالة الإسراع) و(وقت الإسراع) فأشبهت ظروف الزمان، ولذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعال محضة، كما عملت في الظروف، فقالوا: (في الدار زيد قائما)، فعمل فيها المعنى الذي هو (في الدار))^(٨٣).

ولم يخالف الجرجاني شيخه أبا علي في نظريته للحال، إذ قال فيه: إن ((الحال قد اكتست شيئا من الظرف، وشبهها من المفعول الصحيح، فأما مشابهتها للظرف فمن حيث أنك إذا قلت: (جاء زيد راكبا)، فالمعنى: (جاءني زيد في حال الركوب)،... فهذا وجه مشابهتها للظرف. وأما مشابهتها للمفعول الصحيح، فمن حيث إنك إذا قلت: (جاءني زيد راكبا) وجدته عاريا من حرف الظرف، ألا ترى أنك لا تقول: (جاءني زيد في راكب))^(٨٤) وزاد الجرجاني على ذلك أن مشابهة الحال للمفعول الصحيح أقوى من مشابهتها للظرف، إذ إن الحال تتضمن مشابهة تجمع النوعين، وهو مما أدى إلى أن يكون للحال حكم كل واحد منهما، فلم تجر مجرى المفعول الصحيح على الإطلاق، ولا مجرى الظرف على الإطلاق^(٨٥).

وقد اقترب الزمخشري من ذلك بقوله: إن ((شبهه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة))^(٨٦)، فضلا عن إشارته إلى أن بين دلالة الحال ودلالة الظرف شيئا خاصا ((من حيث إنها مفعول فيها ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول))^(٨٧). ويبدو أن الزمخشري قد فاتته أن الفضلة لا تختص بالمفعول فقط وإنما تشمل الظرف أيضا. وبذلك تكون (الفضلة) وجها آخر من أوجه المشابهة بين الحال والظرف، إذ إن كليهما فضلة.

أسرار، إذ يقوم (الذي) هنا بوظيفة الواسطة التي يتمكن بها وصف المعارف بالجملة ولو لا وجود (الذي) لامتنع ذلك، والسبب في امتناع ذلك: ((أن الجملة نكرات كلها، بدلالة أنها تُستفاد، وإنما يستفاد المجهول، دون المعلوم،... فلما كان كذلك، كانت وفق النكرة، فجاز وصفها بها، ولم يجز أن توصف بها المعرفة، إذ لم تكن وفقا لها))^(٨٨).

أي إن (الذي) يعين على تحديد دلالة المعارف وبياناتها من خلال وصفها بالجملة، وبيان ذلك ((أنك تقول: مررت بزيد الذي أبوه منطلق،... فتجدك قد توصلت بـ (الذي) إلى أبنيت زيد من غيره، بالجملة التي هي قولك: أبوه منطلق ولولا (الذي)، لم تصل إلى ذلك))^(٨٩).

ومما تجدر الإشارة إليه أن شارح المفصل (ابن يعيش) (ت ٦٤٣هـ) كان قد أشار إلى الفارق بين دلالة الصلة ودلالة الخبر، في كون ((الخبر ينبغي أن يكون مجهولا عند المخاطب، لأن الغرض من الخبر إفادة المخاطب شيئا من أحوال من يعرفه فلو كان ذلك معلوما عنده لم يكن مفيدا له شيئا، فلذلك لا تقول: جاءني الذي قام، إلا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه، لأن جاء خبر، وقام صلة))^(٩٠).

أي إن دلالة الصلة تكون معلومة عند المخاطب، في حين تكون دلالة الخبر مجهولة عنده، وهو الأمر الذي لم تلمح إشارة الجرجاني إليه، من جهة تمييزه بين دلالة الخبر والصلة، على الرغم من إشارته إلى أن دلالة الصلة يكون فيها للسامع علم ومعرفة سابقة.

خامساً: الحال:

وهو ما استعمله سيبويه للدلالة على الوصف الذي ذكر بيانا لهيأة ما قبله من المعارف، وإن ذهب أحيانا إلى تسميتها بالمفعول فيها أو الموقوف فيها^(٩١)، وتابعه المبرّد

التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط أعني الواو التي أصلها الجمع، لتؤذن من أول الأمر بأن الجملة لم تبق على الاستقلال، وأما خبر المبتدأ، والصلة، والصفة، فإنها لا تجيء بالواو، لأن بالخبر يتم الكلام، وبالصلة يتم جزء من الكلام، والصفة لتبعيتها للموصوف لفظاً، وكونها لمعنى فيه معنى، كأنها من تمامه فاكتفي في ثلاثتها بالضمير))^(٩١).

أي إن (الواو) الحالية قامت بدور (الرابط) الدلالي بين جملة الحال، والجملة التي تسبقها، لعدم انفصال الجملتين من حيث المعنى والدلالة.

ب- مجيء جملة الحال، جملة فعلية، وهي على نوعين:
١- جملة الحال جملة فعلية فعلها ماض، وفي مثل تلك الحالة، وجب الإتيان بـ(قد) مظهرة أو مقدره، أما مجيؤها مع الواو فهو الكثير الشائع^(٩٢). وبحسب الدلالة النظمية المقصودة.

وقد اغفل الجرجاني الإشارة إلى العلة الدلالية التي أوجبت الإتيان بـ(قد) في مثل تلك الحالة، في حين يلمس تعليل ذلك عند الرضي، الذي أشار إلى أن وجود (قد) في مثل هذه الحالة يمنع من حصول التناقض بين دلالة زمن الماضي وزمن الحال، إذ إن (لفظة قد) تقرب الماضي من حال التكلم فقط، وذلك لأنه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية، فقط فقالوا: جاء زيد العام الأول وقد ركب، فالمجيء بلفظ (قد) ههنا، لظاهر الحالية))^(٩٣).

وبعبارة أخرى فإن (قد) أعانت هنا، على تحقيق الانسجام والتوافق بين الماضي والحال، من ناحية الدلالة الزمنية لكل منهما، بتقريبها زمن الماضي إلى زمن المتكلم، الذي هو زمن الحال المنصوص عليه.

مع الإشارة إلى أن الأخفش والكوفيين غير القراء، لم يوجبوا وجود (قد) في الماضي المثبت ظاهرة أو

وانسجاماً مع نظرية الجرجاني في (النظم) فقد جاء اهتمامه بالحال (الجملة) أكثر من اهتمامه بالحال (المفرد)، وفي ضوء ذلك عالج الجرجاني دلالة مجيء (واو) الحال مع بعض الجمل، ودلالة تركها مع الجمل الأخرى، وهو ما يصب في أهمية المعنى الوظيفي للنظم والتراكيب الكلامية، وما يستتبعها من معانٍ ودلالات، ويكاد الجرجاني في تناوله هذا الجانب يقترب مما كتبه في موضوع (الفصل والوصل) الذي سيأتي تناوله.

ويمكن حصر صور الجملة الحالية التي أشار إليها الجرجاني في الأنماط الآتية:

أ- مجيء جملة الحال متكونة من (مبتدأ + خبر)، ويمكن أن تأتي بالواو، أو بغيره، فإذا ((كان المبتدأ من الجملة ضميراً ذا حال، لم يصلح بغير (الواو) البتة، وذلك كقولك: جاءني زيد وهو راكب))^(٩٤).

ومما يؤخذ على الجرجاني في هذا الكلام، عدم بيانه للعلة التي أوجبت وجود (واو) الحال في مثل تلك الحالة، على الرغم من أنه صاحب المنهج الذي يدعو إلى وضع علة لكل معلول، فهو من منكري الاعتباطية في النظم. في حين تلمح الإشارة إلى ذلك في (شرح الكافية) للرضي، الذي رجح أن تكون العلة من وراء ذلك ((كون مثل هذه الجملة في معنى المفرد، سواء، إذ المعنى: جاءني زيد راكباً، فصدرت بالواو إيذاناً من أول الأمر بكون الحال جملة، وإن أدت معنى المفرد))^(٩٥). فضلاً عن إشارته إلى الجمع بين (الضمير) و(الواو) في الاسمية أولى، وذلك احتياطاً في الربط بين الجملتين، لانتقاض دلالة الفصل بينهما مع المعنى المقصود.^(٩٦)

يزاد على ذلك إشارة الرضي إلى علة وجود (الواو) و(الضمير) في الجملة الاسمية الحالية، بخلاف الجملة التي تكون خبراً، إذ يكتفى فيها (بالضمير) فقط دون (الواو)، مبيناً السبب في ذلك ((إن الحال يجيء فضله بعد تمام الكلام، فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط، فصدرت الجملة

ويرى البحث أن من المستغرب أن تغيب عن الجرجاني الالتفاتة التي التفت إليها الرضي فيما بعد في تفسيره لدلالة دخول (الواو) أو عدمه في جمل المضارع المنفي، إذ أشار الرضي إلى أن علة ذلك مرتبطة بنوع أداة النفي الداخلة على المضارع، من حيث الزمن الذي تدل عليه، فإذا كان زمن (الأداة) موافقا زمن الحال (المتكلم) انتفى وجود (الواو) في مثل تلك الحالة، ومثال ذلك: الأداة (ما) و(لا)، وبخلاف ذلك يلزم وجود (الواو) في التركيب، إذ تعمل على تقريب زمن الجملة إلى الحال، كما هو الأمر في حالة النفي بالأداة (لم) (١٠١).

وعلى الرغم من ذلك فإن ما يحسب للجرجاني في هذا جعله (الحال) نوعا من أنواع الخبر، إلا إنه ليس خبرا جزءاً من الجملة، وإنما هو زيادة في خبر آخر، الذي هو جزء من الجملة، ولا تتم الفائدة دونه، وبذلك يصبح (الحال) عنصرا من عناصر الإثبات للخبر (١٠٢).

ومن هنا انطلق الجرجاني ليبيّن دلالة (الواو) الحالية في وجودها وعدمها في التركيب، مستخلصا من ذلك ((أن كل جملة وقعت حالا ثم امتنعت من (الواو) فذاك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضمته إلى الفعل الأول في إثبات واحد، وكل جملة جاءت حالا ثم اقتضت (الواو) فذاك لأنك مستأنف بها خبرا، وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات)). (١٠٣)

أي أن (الواو) الحالية تقوم بوظيفة ضم الجملة الثانية إلى الأولى، فإذا كانت جملة الحال مرتبطة بما قبلها في المعنى والدلالة والزمن، استغني عن وجود (واو) الحالية، أما إذا كانت جملة الحال، جملة منفصلة عما قبلها في المعنى والدلالة والزمن احتيج إلى وجود (الواو) الحالية لتقوم بوظيفة ضم الجملتين، وهي بذلك تعين على إنتاج الدلالة المقصودة من النظم، عن طريق قيامها بوظيفتين، إحداهما نحوية وهي دلالتها على (الحال)

مقدّرة^(٩٤)، استدلالا بقوله تعالى: (أوجاءوكم حصرت صدورهم)^(٩٥)، وقول الشاعر^(٩٦):

وإني لتعروني لذكراك هزة

كما أنتفض العصفور بلله القطر

ويرى البحث أن الذي يؤخذ على أصحاب هذا الرأي أنهم قد أخضعوا النص للسمع والقياس، دون الالتفات إلى النظم الدلالي المبتغى من وراء تركيب كهذا، سواء كان تركيبا قرآنيا أو شعريا.

٢- جملة الحال جملة فعلية فعلها مضارع، وهي نوعان:

(أ) أن تكون جملة مثبتة غير منفية، وفي مثل تلك الحالة لا تكاد تجيء جملة الحال مصدرية ب. (الواو)، ((بل ترى الكلام على مجيئها عارية من (الواو) ((٩٧). ومن ذلك قول علقمة بن عبدة: (٩٨)

وقد علوت فتود الرمل يسفني

يوم قد يديمة الجوزاء مسموم

وقد سوغ الرضي خلو تعابير كهذه من (واو) الحال، بأن ذلك راجع إلى كون ((المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا، وبتقديره معنى، فجاءني زيد يركب، بمعنى: جاءني زيد راكبا، ولاسيما وهو يصلح للحال وضعا، وبين الحالين تناسب، وان كانا في الحقيقة مختلفين)) (٩٩).

ومما يدل على ضرورة حصول التناسب والانسجام في دلالة الزمن، بين زمن الحال، وزمن الجملة التي يمكن أن تكون حالا، الاشتراط في المضارع الواقع حالا، أن يكون خاليا من حروف الاستقبال، كالسين ولن، ونحوهما، إذ إنهما ينقلان من زمن الفعل المضارع إلى المستقبل، وهو ما يتعارض وزمن الحال الذي يدل على المتكلم (١٠٠).

(ب) أما النوع الآخر، فهي جملة الحال المضارعية المنفية، التي جوز فيها الجرجاني دخول (الواو) أو عدمه،

والجهد، وبعد أن كان بعيدا في الظن أن يفعله، كقوله تعالى: ((فذبوها وما كادوا يفعلون))^(١٠٧).^(١٠٨) وقد عارض الجرجاني هذا القول، إذ رأى ((أن الذي يقتضيه اللفظ إذا قيل: (لم يكذب) و(ما كاد يفعل)، أن يكون المراد أن الفعل لم يكن من أصله، ولا يقرب أن يكون، ولا ظن أن يكون))^(١٠٩). مستدلا على ذلك بدلالة (كاد) فلما كانت (كاد) تدل على قرب وجود الفعل، كان محالاً أن يوجب نفيها وجود الفعل، لأنه يؤدي إلى أن يوجب نفي مقاربة الفعل الوجود وجوده، وان يكون قول: ما يقرب أن يفعل، مقتضيا البت انه قد فعل^(١١٠).

وبذلك يكون الجرجاني قد أنكر على النحاة ما ذهبوا إليه ، من أن إثبات (كاد) هو نفي، ونفيها إثبات^(١١١) وذلك لانعدام الدليل العقلي والمنطقي الذي يشير إلى صحة ذلك. واستنادا إلى رأي الجرجاني هذا، فقد وجه قوله تعالى: ((فذبوها وما كادوا يفعلون))، بأنه نفي لوجود الفعل معقب على إثباته^(١١٢).

ويرى البحث أن توجيه الرضي لهذه الآية، كان أوضح وأدل على معناها من توجيه الجرجاني، إذ ذهب الرضي إلى أن جملة (ذبوها) في الآية الكريمة، هي قرينة ((دالة على ثبوت مضمون (كاد) في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه، لا لفظ كاد))^(١١٣).

ومن ثم ((لا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت، وثبوته في وقت آخر، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد، فلا يكون إذن، نفي (كاد) مفيدا لثبوت مضمون خبره، بل المفيد لثبوته تلك القرينة، فان وصلت قرينة هكذا، قلنا بثبوت مضمون خبر (كاد) بعد انتفائه))^(١١٤).

وبخلاف ذلك، أي عند عدم القرينة الدالة على ذلك، يبقى مضمون خبر (كاد) على انتفائه، وعلى انتفاء القرب

والأخرى تركيبية وهي وظيفة ضم جملتين وجعلهما جملة واحدة في الإخبار ، ولاشك في أن (الواو) في مثل تلك الحالة ((تكون بمنزلة العاطفة))، في أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن تربط بنفسها))^(١٠٤).

يستشف من ذلك أن الجرجاني عمد إلى جعل إحياءات التركيب النحوي على (الحال) ونظم الجملة به تدور حول (الواو) وجودا وعدما، إذ لكل حالة من الحالتين إحياءاتها ودلالاتها الخاصة، فوجود الواو في جملة الحال يشير إلى أن جملة الحال جملة مستأنفة ومبتدأ بها، وتفيد معنى جديداً، فلهذا لزم الربط بينهما فكانت (الواو).

في حين يدل امتناع (الواو) في جملة الحال على أن جملة الحال، جملة مضمومة في المعنى إلى صدر الجملة الأول، وكأنهما إثبات واحد ، فالكلام موصول أوله بآخره، أي إن وجود (الواو) يمنع من فصل جملة الحال عن صاحب الحال ومن ثم امتناع حصول الاختلال في تركيب الجملة.

سادساً: فعل المقاربة (كاد):

وهو الفعل الموضوع للدلالة على ((مقاربة الفعل وإستدناء وقوعه))^(١٠٥). وهو ما يتفق وتعريف الجرجاني له، في قوله ((إن (كاد) موضوع لأن يدل على شدة قرب الفعل من الوقوع، وعلى أنه قد شارك الوجود))^(١٠٦).

وانطلاقاً من هذا التعريف، عالج الجرجاني دلالة دخول النفي على (كاد)، متعرضاً بذلك للتوجيه الدلالي الذي يستشف من النظم التركيبي في مثل هذه الحالة.

وقد تركز الحديث في ذلك في كيفية التوفيق بين دلالات (كاد) على شدة قرب الفعل من الوقوع، ودخول النفي عليه، الذي ينفي هذا الوقوع، وقد أشار الجرجاني في ضوء ذلك إلى الشبهة التي وقع فيها النحويون، إذ ظنوا أن دخول النفي على (كاد) كما في: (ما كاد يفعل) و(لم يكذب يفعل) في فعل قد فعل، يدل على ((معنى أنه لم يفعل إلا بعد

على دلالتها على معنى الشمول، إذ انه ((اسم يشتمل على الأجزاء))^(١٢٢). وهو ضد معنى التبويض والتجزئة، لذلك يتنافى وجود حرف الجر (من) الدال على التبويض، مع وجود (كل) الدالة على العموم والشمول، فـ ((من)) يقتضي التبويض، و(كل) يقتضي نفي التبويض^(١٢٣)، ولذا هما ضدان لا يجتمعان في تركيب واحد.

وقد أشار الرضي، متابعا في ذلك ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، إلى أن دلالة (كل) على العموم والشمول تؤكد بها الأجزاء التي يصح افتراقها حسا وحكما، نحو: أكرمتُ القومَ كلَّهم، واشترت العبد كله، بخلاف القول: جاء زيد كله فإنه لا يصح، لانتفاء أن يكون (زيد) ذا أجزاء يصح افتراقها حسا أو حكما^(١٢٤).

وانطلاقاً من دلالة (كل) هذا، تناول الجرجاني الجانب الدلالي المستفاد من (كل) في حالة الإثبات والنفي، فنص على أن (كل) تجلب في الإثبات لإفادة ((الشمول في الفعل الذي تسنده إلى الجملة أو توقعه بها))^(١٢٥)، فقولنا: (جاء القوم كلهم)، يدل على وقوع فعل (المجيء)، من جميع القوم دون استثناء، فلا يتوهم السامع أنه قد تخلف عن المجيء أحد من القوم، أو بعضهم، بخلاف القول: (جاءني القوم)، فإنه يمكن أن يتوهم السامع تخلف أحد من القوم أو بعضهم، عن (المجيء)، مع إمكان إن يكون القوم جميعهم قد جاءوا على الرغم من غياب (كل) عن التركيب^(١٢٦)، إذ إن القول بأن (كل) تفيده (الشمول)، لا يعني أن سبيل (كل) في ذلك ((سبيل الشيء يوجب المعنى من أصله، وأنه لولا (كل) لما عقل الشمول ولم يكن فيما سبق من اللفظ دليل عليه،...، ولو كان كذلك لم يكن يسمى تأكيدا، فالمعنى أنه يمنع أن يكون اللفظ المقتضي الشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجاوزا فيه))^(١٢٧).

أما فائدة (كل) في سياق النفي فلها حالتان: إما أن تكون (كل) داخله في حيز النفي، أو تكون (كل) خارجة عن حيز النفي.

منه^(١١٥). كما في قوله تعالى: (لم يكذب بها) ^(١١٦)، وقول ذي الرمة: ^(١١٧)

إذا غيّرَ النَّايَ المحبينَ لم يكذبْ

رسيسُ الهوى من حبِّ ميةٍ يبرحُ

فليس في هذه المواضع ما يدل على حصول مضمون خبر (كاد) بعد انتفائه، وهو ما يتفق ورأي الجرجاني في ذلك، على الرغم من إشارته إلى ذلك إجمالاً^(١١٨)، بخلاف التفصيل الذي أفادنا به الرضي لتعليل هذا الجانب.

وقد زاد الجرجاني على ذلك تعليلا آخر، يبدو للبحث انه قد أوقع الجرجاني في تناقض الرأي، ما كان ليحدث لولا انه قد نص على القول: بان ((لم يكذب) في الآية والبيت، واقع في جواب (إذا) والماضي اذا وقع في جواب الشرط على هذا السبيل، كان مستقبلا في المعنى، فإذا قلت: (إذا خرجت لم أخرج)، كنت قد نفيت خروجاً فيما يستقبل^(١١٩).

في حين نجد الجرجاني في كتابه (المقتصد)، ينص على أن (كاد) تأتي ((للتقريب من الحال))^(١٢٠). أي أن زمنها يدل على الحال، ومن ثم يكون زمن مضمون خبرها هو الحال، ونفيه هو نفي للحال لا للمستقبل.

فضلا عن أنه قد أشار في تعليقه على نص الآية والبيت بأن عدم وجود صورة تقتضي خلاف الظاهر، ويعني بالصورة القرينة، يؤدي إلى نفي مضمون خبر (كاد) وعدم حصوله، وتقييد النفي في المستقبل يؤدي إلى القول بإمكان حصوله ووجوده في الحال، وهو ما يتنافى ويتناقض مع ما كان قد نص عليه سابقا.

سابعاً: لفظ التوكيد (كل):

وهو من ألفاظ التوكيد المعنوي الدالة على الإحاطة والعموم والشمول والاستغراق^(١٢١). وقد نص الجرجاني

مضيفا إلى ذلك انه ((وضع القاعدة وضعا قاطعا من غير أن يحتاط لما عساه يكون قد جاء في الكلام البليغ على خلافه))^(١٣٦).

ويذهب البحث إلى ما ذهب إليه (محمد حسنين) من أن الجرجاني لم يكن دقيقا في عرضه لهذه القاعدة الدلالية، إذ إن هناك بعض النصوص القرآنية كقوله تعالى: (والله لا يجب كل مختال فخور)^(١٣٧) وقوله تعالى: (والله لا يجب كل كفار اثم)^(١٣٨). وعلى الرغم من توافق نظمها مع الشروط التركيبية التي أشار إليها الجرجاني، فانها لا يمكن أن تعطي الناتج الدلالي نفسه الذي نص عليه الجرجاني.

فلا يصح إن يكون المعنى على إن الله سبحانه لا يحب بعض هؤلاء المذكورين، ويجب البعض الآخر منهم. وبالرغم من ذلك فإن ما يشفع للجرجاني في عرضه لهذه القاعدة هو أن ما جاء به من أمثلة لا تخالف المعنى الذي قصده، ومن ثم يمكن القول: إن الأولى بهذه القاعدة أن تكون غالبية لا لازمة أما خروج (كل) من حيز النفي وعدم دخولها فيه، لفظا ولا تقديرا، فيؤدي إلى أن يكون المعنى على تتبع الجملة، ونفي الفعل والوصف عنها واحدا واحداً، والسبب في ذلك يعود إلى أن الابتداء — (كل) يعني بنيان النفي عليها، ومن ثم تسليط الكلية على النفي وإعمالها فيه، وإعمال معنى الكلية في النفي يقضي أن لا يشذ شيء عن النفي^(١٣٩)، ومن ذلك قول أبي النجم^(١٤٠):

قد أصبحت أم الخيار تدعي

علي ذنبا كله لم اصنع

فنلمح أن الشاعر رفع (كل) ولم ينصبها، إذ إن ((النصب يمنعه ما يريد، وذلك أنها تدعي عليه ذنبا لم يصنع منه شيئا البتة لا قليلا ولا كثيرا ولا بعضا ولا كلا،

وهذا الكلام مبني أصلا على ما مفاده ((أنه من حكم النفي إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه، أن يتوجه إلى ذلك التقييد، وأن يقع له خصوصا))^(١٣٨).

ولما كان التأكيد بـ(كل) ضربا من التقييد، كان حتما أن يتوجه النفي إلى هذا التأكيد خصوصا ويقع له^(١٣٩). ففي حالة دخول (كل) في حيز النفي، سواء أدخلت في إعمال الفعل أم لم تدخل، وذلك بان تقدم النفي عليها لفظا وتقديرا.

تكون (كل) في مثل هذا الموضوع دالة على نفي الشمول دون نفي الفعل أو لوصف نفسه^(١٣٠).

ففي قولنا: (لم يأتي القوم كلهم)، دخلت (كل) في حيز النفي، فضلا عن إعمال الفعل فيها، إلا إن المعنى لم يكن في نفي (الإتيان) نفسه، وإنما نفي أن يكون حدوث هذا الفعل على وجه الشمول والدلالة على أن الفعل قد كان من البعض، ووقع على البعض^(١٣١).

ويمكن الحصول على المعنى نفسه، في حالة عدم إعمال الفعل في (كل)، مع دخولها في حيز النفي، ومن ذلك قول المتنبي^(١٣٢):

ما كل ما يتمنى المرء يدركه

تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

فـ(كل) ((غير معمل فيه الفعل ومرفوع، أما الابتداء، وأما بأنه اسم (ما) ثم أن المعنى مع ذلك على ما يكون عليه إذا أعملت فيه الفعل فقلت: (ما يدرك المرء كل ما يتمناه)، وذلك أن التأثير، لوقوعه في حيز النفي))^(١٣٣).

ومما تجدر الإشارة إليه، إن (محمد حسنين) قد أخذ على الجرجاني في قوله: ((إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في (كل) والفعل منفي، لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضا كان وبعضا لم يكن))^(١٣٤)، تعميمه للقاعدة من غير احتياط أو استثناء، وهو الأمر الذي يفتح بابا من الاعتراض التي لا نجد لها مدفعا^(١٣٥).

والتركيب، وهذا مما لا يمكن الإقرار به وقد استشهد الجرجاني لذلك بنصوص، كان لوجود (المفعول) فيها اثر في الوصول إلى الدلالة المقصودة من النظم، إذ إن استغناء النص عن (المفعول) في مثل تلك الحالة يؤدي إلى ابتعاد المعنى عن الدلالة المقصودة منه، ومن ثم حصول الضعف والتخلخل في النظم، ومن تلك الشواهد قول الفرزدق^(١٤٦):

وما حملت أم امرئ في ضلوعها

أعق من الجاني عليها هجائيا

ففي هذا النص لا يمكن الحصول على المعنى، الذي يصح أن يقال، انه غرض الشاعر ومراده، الذي لا تصلح الدلالة عليه إلا بوجود (المفعول) وقد أشار إلى ذلك الجرجاني قائلاً ((لا تتبين لك صورة المعنى الذي هو معنى الفرزدق، إلا عند آخر حرف من البيت، حتى إن قطعت عنه قوله (هجائيا)، بل (الياء) التي هي ضمير الفرزدق، لم يكن الذي تعقله منه مما اراد الفرزدق بسبيل، لان غرضه تهويل امر هجائه، والتحذير منه، وان من عرض امه له، كان قد عرضها لأعظم ما يكون من الشر))^(١٤٧)، وما كان لذلك أن يتحقق لولا وجود المفعول.

وبإمكان البحث أن يستشف من ذلك، أن الجرجاني قد نص على عدم الإقرار بوجود الفضلة في نظم الكلام، وذلك راجع إلى استناده إلى نظريته في النظم، التي تنص على أن كل عنصر من عناصر التركيب هو عنصر اقتضاه النظم، للتعبير عن الدلالة المقصودة منه فالمعنى الذي نحصل عليه بوجود عناصر التركيب جميعاً، هو غير المعنى الذي نحصل عليه بغياب أحد هذه العناصر، ولذا لا فضلة في نظم الكلام، مادامت الدلالة على المعنى قد اقتضت ذلك.

وبناءً على هذا تكون الفضلة هي التي يدل التركيب في وجودها وعدمه على معنى واحد، فلا تأثير لها من هذا الجانب، وليست كما وصفها النحويون بأنها العنصر الذي يكون الكلام بوجوده وغيابه كلا ما يحسن السكوت عنه،

والنصب يمنع من هذا المعنى، ويقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادعته بعضه))^(١٤٨).

وهو ما يدل على وقوع النفي على الفعل والوصف دون إرادة نفي الشمول فالرفع يفيد الشمول والنصب لا يفيد ذلك، فالقول: كله لم أصنع (بالرفع) معناه: لم يصنع قليلاً ولا كثيراً، في حين كان القول: كله لم أصنع (بالنصب) على معنى أنه صنع بعضاً وترك بعضاً.

ثامناً: المفعول به:

وهو ما استعمله النحويون لبيان ما وقع عليه الفعل، فاستعمله النحاة البصريون والكوفيون كسبويه والفراء وغيرهما^(١٤٩). وقد تقيد وجود هذا المصطلح مع حالة إعمال الفعل، إذ ارتبط بقوة عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول له بنفسه، وبلا واسطة ولهذا كانت مسألة تعدي الفعل ولزومه عند النحويين، مرتبطة بوجود المفعول به في الكلام.

وأشار صاحب (المقتضب): إلى انه زيادة في الفائدة، وأن بإمكان الكلام أن يستغني عنه^(١٥٠)، فضلاً عن إشارة ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إلى أنه ((الاسم المنصوب في حالة إسناد الفعل إلى الفاعل، فجاء فضلة))^(١٥١). وهو الأمر الذي رفضه الجرجاني في رأيه للمفعول به، إذ أنكر عليهم أنهم ((أصلوا في (المفعول) وكل ما زاد على جزأي الجملة، أن يكون زيادة في الفائدة وقد يخيل إلى من ينظر إلى ظاهر هذا من كلامهم، أنهم أرادوا بذلك أنك تضم بما تزیده على جزأي الجملة فائدة أخرى، وينبني عليه أن ينقطع عن الجملة، حتى يتصور أن يكون فائدة على حدة، وهو ما لا يعقل، إذ لا يتصور في (زيد)، من قولك: ضربت زيدا، أن يكون شيئاً برأسه، حتى تكون بتعديك (ضربت) إليه قد ضمنت فائدة إلى أخرى))^(١٥٢).

أي أن (المفعول به) لو كان فضلة، وزيادة في الفائدة) لصح أن يفيد (فائدة) وهو بمعزل عن الجملة

الأبجاري في (اسرار العربية)، مع إصلاح سير، فيكون كل اسم فضلة تعدى إليه فعل أو شبهه))^(١٥١).

ويؤكد السامرائي إصراره هذا في دراسته للزمخشري (نحويا ولغويا)، فيأخذ على تعريف الزمخشري الأمر نفسه، إذ يقول: ((وأرى أن الوجه أن يحد: هو كل اسم فضلة تعدى إليه الفعل أو ما أشبهه))^(١٥٢).

ونجد (السامرائي) في كتابه (معاني النحو)، صياغة تعريف آخر (للمفعول به)^(١٥٣)، إذ تبنى في ذلك تعريف الرضي في شرحه للكافية، الذي لم يشر إلى كون (المفعول به) فضلة في الكلام^(١٥٤).

ويرى البحث أن الذي يلحظ على ذلك، إصرار فاضل السامرائي على كون المفعول به (فضلة)، وهو صاحب (معاني النحو)، التي تصب في صميم الدلالة يزداد على ذلك عدم اعتماده كثيرا على كتب الجرجاني ولا سيما (الدلائل) و(الأسرار)، في كتابه (معاني النحو). على الرغم من أن الجرجاني من أوائل العلماء المتقدمين الذين جعلوا من (معاني النحو) علما مستقلا بنفسه. ومما يلفت النظر في ذلك براعة الجرجاني في استدلاله على خطأ عد (المفعول به) فضلة في الكلام، فمن حسن الكلام وجمال نظمه إن تكون عناصر التركيب في نظم الكلام مبنية بعضها على بعض، فلا يحصل المتلقي على المعنى والدلالة المقصودة، إلا عند آخر عنصر من عناصر الكلام، إذ إن ((من شأن الجملة أن يصير معناها بالبناء عليها شيئا غير الذي كان، وأنه يتغير في ذاته))^(١٥٥). لذلك كان لبيت امرئ القيس^(١٥٦):

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً

لدى وكرها العناب والحشف البالي

مزية عند الجرجاني على بيت الفرزدق المذكور سابقا^(١٥٧). وعلة ذلك ترجع إلى أننا نجد في بيت الفرزدق جملة تؤدي معنى، من غير أن ترتبط بما بعدها من الكلام، وإن لم يكن معنى يصح أن يقال إنه معنى فلان، في حين لا

وهو ما يتعارض والاسس الدلالية للنظم، التي تنص على أن كل عنصر من عناصر التركيب لابد أن يكون له أثر بارز في إيصال المعنى، قل هذا الأثر أو كثر، مع ضرورة الإشارة إلى أن رد هذا المفهوم، لا يقتصر على (المفعول به) فقط، وإنما يشمل الحال والظرف، وغيرها مما أطلق عليه النحويون اسم (الفضلة) فقولنا: جاء زيد غير قولنا: جاء زيد ضاحكا، إذ إننا في التركيب الأول أثبتنا المجيء لزيد على العموم، في حين عمدنا في الثاني إلى إثبات المجيء لزيد على هيئة معينة.

ومن الذين خالفوا الجرجاني في ذلك، ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩ هـ)، الذي وصف (المفعول به) بأنه ((كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام))^(١٤٨)، وعزا سبب ذلك إلى إمكان الاستغناء عنه، إذ إن ((الفضلة مما يستغنى عنها والعمدة، مما لا يستغنى عنها))^(١٤٩) وهو كلام يفتقر إلى الرؤية الدلالية، التي تقوم على أساس مراعاة العناصر النحوية التركيبية المشاركة في إيصال المعنى المراد، من نظمها داخل التراكيب.

وهذا ما يؤكد إدراك الجرجاني، لعنصري الثبات والتغير في الصياغة النحوية، وذلك برد هذه الصياغة إلى مصدرها من الطاقات اللغوية، التي تتمثل في مجموع العناصر النحوية، التي لا يمكن إسقاطها في الظاهر أو التقدير، بغية تحقيق الهدف الدلالي المقصود، وهو الأمر الذي هيا للجرجاني التحليل الدلالي الواعي للصياغة النحوية التركيبية.

ومن اللافت للنظر أن يجد البحث إصرار فاضل السامرائي على عد (المفعول به) فضلة، في دراسته لابن جني النحوي والزمخشري (نحويا ولغويا)، ففي دراسته لابن جني، يقر السامرائي تعريف الأبجاري في (أسرار العربية) للمفعول به الذي يقول فيه ((إنه كل اسم تعدى إليه فعل))^(١٥٠)، غير أنه يأخذ عليه عدم إشارته إلى أنه فضلة في الكلام، إذ يقول ((وأرى أن التعريف السليم تعريف

أن يكونا مفعولين مطلقين بالمعنى الاصطلاحي إذ أن مفهومهما يعارض هذا المفهوم.

وقد زاد الجرجاني في كتابه (الأسرار) فرقا آخر بين النوعين، من جهة الإثبات، فـ ((الإثبات، ...، فيما منصوبه مفعول وليس مفعولا به يتعلق بنفس المفعول، فإذا قلت: فعل زيد الضرب، كنت أثبت الضرب فعلا لزيد،...، وأما الضرب الآخر وهو الذي منصوبه مفعول به، فإنك تثبت فيه المعنى الذي اشتق منه فعل فعلا للشيء، كإثباتك الضرب لنفسك في قولك: ضربت زيدا، فلا يتصور أن يلحق الإثبات مفعول)).^(١٦٢)

أي أن في النوع الأول يكون المعنى لإثبات المفعول فعلا للفاعل، في حين يكون المعنى في الثاني في إثبات الفعل للفاعل، من غير أن يلحق الإثبات ذلك المفعول؛ إذ إن ((الإثبات معنى لا بد له من جهة ولا جهة ههنا)).^(١٦٣)

تاسعا: المضاف والمضاف إليه:

الإضافة في اللغة هي: الإسناد والامالة^(١٦٤)، أما بوصفها مصطلحا نحويا فقد اعتمدت على معناها اللغوي، وأشترك البصريون والكوفيون في استعماله.^(١٦٥) فسماه سيبويه والمبرد بـ (باب النسبة)^(١٦٦). وبذلك تكون الإضافة مصطلحا متأبيا من إسناد الشيء أي إمالته إليه ونسبته^(١٦٧). ولذا تكون مظهرا من مظاهر التراكيب الإسنادية في الكلام، إذ يسند بعضه إلى بعض، ويعلق بعضه ببعض، وهي اصطلاحا: ضم اسم إلى اسم على وجه يفيد التعريف والتخصيص.^(١٦٨)

وهي غاية الإضافة، وفاندها، التي أشار إليها الجرجاني^(١٦٩)، متابعا في ذلك النحويين ممن سبقوه.

وتكمن دلالة الإضافة على التعريف والتخصيص عند الجرجاني في الإضافة الحقيقية (المحضة)، دون غيرها، إذ تكون هذه الإضافة على نوعين إضافة بمعنى (اللام) غير

نجد في صدر بيت امرئ القيس ما يصح أن يعد جملة تؤدي معنى، ذلك لأن صدر البيت متعلق بعجزه، فهما جزآن لمعنى واحد، لا يصح تأديته والدلالة عليه بوجودهما كليهما^(١٥٨).

ومن الجوانب الأخرى التي عالجها الجرجاني في هذا الموضوع، تمييزه بين نوعين من (المفعول)، وهما المفعول على الإطلاق أو (المفعول في نفسه) والمفعول به، الأول (قمت قياما)، ومثال الثاني: ضربت زيدا، ففضلاً عن كون المفعول على الإطلاق غير مقيد بحرف جر، يكون الثاني مقيدا بهذا الحرف، يكون المفعول الأول خارجا من عدم إلى الوجود، ففي قولنا: قمت قياما، كنا قد أخرجنا (القيام) من عدم إلى الوجود، وفعلنا فيه فعلا على الحقيقة، في حين يكون النوع الآخر من المفعول موجوداً قبل أن يكون مفعولا للفعل، ففي: ضربت زيدا، لم نخرج (زيدا) من عدم إلى الوجود، وإنما أوقعنا به أمرا، ناهيك بأن الأول يكون دالا على معنى، في حين يكون الثاني دالا على أشخاص أو إعلام.^(١٥٩)

غير أن البحث ينظر بتحفظ إلى تحديد الجرجاني للنوع الثاني من المفعول بأسماء الأشخاص أو الأعلام، لوجود أمثلة من الكلام تتجاوز ذلك التحديد، ومن ذلك قولنا: (كتبت رسالة)، فهذا النوع من المفعول هو من النوع الثاني، إلا أنه ليس علما من الأعلام.

ولابد من الإشارة هنا إلى إن الجرجاني، لم يقصد بقوله (المفعول على الإطلاق)، (المفعول المطلق) بمعناه الاصطلاحي، وإنما قصد به معناه اللغوي، وهو ما أشار إليه. ومثل له محقق الأسرار (السيد محمد رشيد رضا) في تعليقه على ذلك^(١٦٠). ويستدل البحث على ذلك بقول الجرجاني: ((وأحق من ذلك أن تقول: كخلق الله العالم،....، وخلق الموت والحياة، المنسوب في هذا كله مفعول مطلق لا تقييد فيه))^(١٦١)، فـ (العالم) و(الموت)، لا يمكن

ذَكَرَ عند الجرجاني، وقد اعتاد العلماء على أن يمثلوا لذلك بـ (مكر الليل) على تقدير (في). ولم يوافق نعمة العزاوي هذا الرأي، إذ رأى: أن هذا الكلام بابه المجاز ولا يحتاج إلى تقدير حرف^(١٧٧). ومما تجد الإشارة إليه أنه قد غاب عن الجرجاني، الالتفاتة الدلالية التي ذكرها الرضي في شرحه للكافية، حينما ماز دلالياً، بين قولنا: (غلام زيد)، وقولنا: (غلام لزيد)، إذ نفى أن تكون كلتا الجملتين دالة على معنى واحد، قائلًا في ذلك: ((فلا تظنن من إطلاق قولهم في مثل: غلام زيد، إنه بمعنى اللام، أن معناه ومعنى: غلام لزيد، سواء، بمعنى غلام لزيد: واحد من غلمانه غير معين، ومعنى غلام زيد، الغلام المعين من بين غلمانه إن كان له غلمان جماعة، أو ذلك الغلام المعلوم لزيد، إن لم يكن له إلا واحداً^(١٧٨))).

ويمكن للبحث في خاتمة هذا الكلام أن ينتهي إلى مجموعة من النتائج المهمة أبرزها:

- إدراك الجرجاني أن التغيير في المستوى العقلي الباطني يتبعه بالضرورة تغير في التشكيل الخارجي للصياغة النحوية ولذا يستغل المتكلم أو (المبدع) أنواع الاحتمالات النحوية الممكنة عقلاً في خلق أنماط تركيبية، ترتبط بمراده، وبهذا يتميز مبدع من آخر بقدرته على أن يوقع اختياره على بعض الإمكانات النحوية دون بعضها الآخر، أو تفضيل بعضها على بعض.
- لا يكون (النظم التركيبي)، نظماً قائماً على مجرد (الضم) كيفما جاء واتفق، بل نظماً قائماً على التعليق ومراعاة حال الكلام بعضه مع بعض، ثم مراعاة الكلام لتمام المراد منه، من خلال تلاقي المعاني على الوجه الذي يقتضيه العقل، فالعبرة ليست بالتوالي الصوتي، وإنما العبرة بالتناسق الدلالي.
- لا يتصل هذا النظم بأهمية بعض الأجزاء، وعدم أهمية بعضها الآخر، أي ليس هناك عمدة وفضلة في

منوية الانفصال ، كقولنا: دار زيد ، وثوب عمرو، وإضافة بمعنى (من) ، كقولنا: خاتم فضة^(١٧٠).

والإضافة بمعنى (اللام) ((تقتضي التعريف والتخصيص، فالتعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، كقولنا: غلام زيد، وذلك أنك لو قلت: غلام، كان شائعاً في أمته غير مختص بواحد، فإذا أضفته فقلت: غلام زيد، تعرف وصار لواحد بعينه، ويكتسي منه تعريفه، وذلك أن قدر المعنى على قدر اللفظ^(١٧١))).

إما دلالة التخصيص فتكون في حالة كون المضاف إليه (نكرة)، كقولنا: راكب فرس، إذ إن قولنا (راكب) ، يجعله شائعاً في أجناس مايركب، فإذا قلنا: (راكب فرس) خصصناه بالإضافة ، وأزلنا عنه بعض الشياخ^(١٧٢).

يزاد على ذلك أن الإضافة بمعنى (من) تفيد دلالة التخصيص أيضاً، فـ ((قولك: خاتم فضة، ليس بمنزلة قولك: خاتم ، لان الإضافة تقصره على نوع واحد^(١٧٣))).

وقد لمس البحث عند شارح المفصل ما يمكن أن يزداد على رأي الجرجاني هذا، إذ ذهب إلى أن الإضافة إذا كانت ((بمعنى (اللام) ، كان معناها الملك والاختصاص، وذلك قولك: مال زيد،...، والغالب الاختصاص، لأن كل ملك اختصاص، وإذا كانت الإضافة بمعنى (من)، كان معناها بيان النوع، نحو قولك: هذا ثوب خز^(١٧٤)، أما موافقته لرأي الجرجاني، فنجدها في قوله ((إن الإضافة يبتغى بها التعريف أو التخصيص، لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه تعريفه إن كان معرفة، وتخصيصاً إن كان نكرة^(١٧٥)))، وهو بذلك يقر بضرورة مراعاة المضاف إليه، في تحديد دلالة الإضافة من تعريف أو تخصيص، موافقاً في ذلك رأي الجرجاني المذكور أنفاً، وهو مراعاة طبيعة المضاف إليه، في تحديد دلالة الإضافة.

وقد زاد الرضي على ذلك أن الإضافة الحقيقية يمكن أن تأتي بمعنى (في) وفضلاً عن معنى (اللام) و(من)، كما في قولنا: ضرب اليوم^(١٧٦)، وهو الأمر الذي لم نجد له

- ٢٢- ينظر: نفسه: ٢٣/١، ٢/ ١٢٦.
- ٢٣- المقتضب: ١٢٧/٤-١٢٨.
- ٢٤- الأصول: ١/ ٦٢.
- ٢٥- المقتصد: ١/ ٢٥٥.
- ٢٦- نفسه: ١/ ٢٥٨.
- ٢٧- ينظر: المفصل في علم العربية: الزمخشري: ٢٤.
- ٢٨- دلائل الإعجاز: ١٨٩.
- ٢٩- دلالات التراكم (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني): د. محمد حسنين ابو موسى: ٤٩.
- ٣٠- اللغة العربية (معناها ومبناها): ١٨٦.
- ٣١- ينظر: قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني: ٥٩.
- ٣٢- أسرار البلاغة: ٣٣٨.
- ٣٣- نفسه.
- ٣٤- ينظر: نفسه: ٣٣٩.
- (*) والصحيح ان يقال: بوساطة.
- ٣٥- اللغة العربية (معناها ومبناها): ١٨٨.
- ٣٦- ينظر: نفسه.
- (*) الصحيح أن يقال: بوساطة.
- ٣٧- اللغة العربية (معناها ومبناها): ١٨٩.
- ٣٨- أسرار البلاغة: ٢٧٢.
- ٣٩- المفصل: ٢٤.
- ٤٠- دلائل الإعجاز: ١٧٤.
- ٤١- ديوانه: ٢٢٣.
- ٤٢- دلائل الإعجاز: ١٧٦.
- ٤٣- ينظر: علم الدلالة، منقور عبد الجليل: ١٥٦.
- ٤٤- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٨٩، ٥٦١.
- ٤٥- ينظر: الكتاب: ١: ٣٤٦، ومكانه الخليل بن احمد في النحو العربي: د. جعفر عباينة: ١٦٧.
- ٤٦- ينظر الكتاب: ١: ١٨٩.
- ٤٧- ينظر المقتضب: ٣: ٢٦٦، والأصول في النحو: ١/ ١٥٩.

التركيب النظمي ، وإنما ترتيب الدوال داخل السياق، هو الذي يضيف عليها أهميتها ، وهي أهمية تتأتى من استعمال الدال فيما هو أصلح لتأديته، وأخص به واكشف عنه.

الهوامش

- ١- النحو والدلالة: ٤٤.
- ٢- ينظر: النحو والدلالة.
- ٣- مباحث في علم اللغة واللسانيات: ٢٢٧.
- ٤- ينظر: اثر اللسانيات في النقد العربي الحديث: ٨٠.
- ٥- نفسه.
- ٦- ينظر: نفسه.
- ٧- الكتاب: ٢: ١٢٦، وينظر: نفسه: ٢٣/١، ٨٧، ٩١، ١٠٥.
- * الصحيح ان يقال: (التعريف من).
- ٨- المقتضب: المبرّد: ٤: ١٢٦.
- ٩- الأصول في النحو: ابو بكر بن السراج: ١: ٥٨.
- ١٠- المقتصد: ١/ ٢١٠.
- ١١- دلائل الإعجاز: ١٨٩.
- ١٢- ينظر: نفسه.
- ١٣- ينظر: نفسه: ٢١٠.
- ١٤- شرح الرضي على الكافية: الرضي الاستربادي: ١: ٢٢٩.
- ١٥- الدراسات النحوية عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه (المقتصد): جاسم محمد سلمان: ٢٠٩، (رسالة).
- ١٦- المقتصد: ١: ٧٧.
- ١٧- علم الدلالة: منقور عبد الجليل: ١٥٦.
- ١٨- ينظر: علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي: د. محمد حسين الصغير: ٦٤.
- ١٩- دلائل الإعجاز: ٤٩.
- ٢٠- علم الدلالة: منقور عبد الجليل: ١٥٦.
- ٢١- ينظر: الكتاب: ١/ ٢٣.

- ٤٨- ينظر: معاني القرآن: الفراء: ٢: ٢٧٤.
- ٤٩- ينظر: الإصناف في مسائل الخلاف: ابن الاتباري: ١: ٢٣٥.
- ٥٠- ينظر المقتصد: ١: ١١٢.
- ٥١- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: د. فاضل الساقى: ٢٤٢.
- ٥٢- ينظر: المقتصد: ١: ٥٦٥.
- ٥٣- نفسه: ١: ٥٥٣-٥٥٤.
- ٥٤- المقتصد: ١: ٥٥٣-٥٥٤.
- ٥٥- ديوانه: ١: ٥٩٤.
- ٥٦- دلائل الإعجاز: ١: ١٩٤.
- ٥٧- نفسه.
- ٥٨- اللسانيات والدلالة: ٤٨.
- ٥٩- ينظر: دلائل الإعجاز: ٥٤٧.
- ٦٠- ديوانه: ٢: ١٢٧.
- ٦١- دلائل الإعجاز: ٥٥١-٥٥٢.
- ٦٢- نفسه: ٥٥٢.
- ٦٣- الجمل في النحو: الزجاجي: ٣٦١.
- ٦٤- نفسه: ٣٦٢.
- ٦٥- ينظر: المقتصد: ١: ٣١٤.
- ٦٦- نفسه: ٣١٥/١.
- ٦٧- المفصل: ١٤٢.
- ٦٨- شرح الرضي على الكافية: ٣: ١٠.
- ٦٩- المقتصد: ١: ١٢٧-١٢٨.
- ٧٠- نفسه: ١: ١٢٨.
- ٧١- دلائل الإعجاز: ٢٠٠.
- ٧٢- نفسه.
- ٧٣- شرح الرضي على الكافية: ٣: ١١.
- ٧٤- المقتصد: ٢: ١١٤٥-١١٤٦.
- ٧٥- نفسه: ٢: ١١٤٦.
- ٧٦- نفسه: ١١٤٧.
- ٧٧- المفصل: ١٤٤.
- ٧٨- دلائل الإعجاز: ٢٠٠.
- ٧٩- نفسه: ١٩٩.
- ٨٠- شرح المفصل: ابن يعيش: ٣: ١٥٤.
- ٨١- ينظر: الكتاب: ١: ٤٤-٤٥، ٩٠، ٣٦٠، ٣٩٦.
- ٨٢- ينظر: المقتضب: ٤: ١٦٦.
- ٨٣- المقتصد: ١: ٦٧١.
- ٨٤- نفسه: ١: ٦٧٢-٦٧٣.
- ٨٥- نفسه.
- ٨٦- المفصل: ٦١.
- ٨٧- نفسه: ٦١.
- ٨٨- دلائل الإعجاز: ٢٠٢.
- ٨٩- شرح الرضي على الكافية: ٢: ٤١.
- ٩٠- ينظر: نفسه.
- ٩١- نفسه: ٢: ٤١.
- ٩٢- ينظر: دلائل الإعجاز: ٢٠٩.
- ٩٣- شرح الرضي على الكافية: ٢: ٤٤.
- ٩٤- ينظر: نفسه.
- ٩٥- النساء: ١٩٠.
- ٩٦- لم أعثر على قائله.
- ٩٧- دلائل الإعجاز: ٢٠٤.
- ٩٨- البيت في المفضلات: المفضل الضبي: ٧٨٦، ٨١٩.
- ٩٩- شرح الرضي على الكافية: ٢: ٤٣.
- ١٠٠- ينظر: نفسه.
- ١٠١- ينظر: نفسه: ٢: ٤٥.
- ١٠٢- ينظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢.
- ١٠٣- نفسه: ٢١٣.
- ١٠٤- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر: د. عبد الفتاح لاشين: ١٢٨.
- ١٠٥- الجمل في النحو: ٢٠٠.
- ١٠٦- دلائل الإعجاز: ٢٧٥.
- ١٠٧- البقرة: ٧١.
- ١٠٨- دلائل الإعجاز: ٢٧٥.

- ١٠٩- نفسه: ٢٧٥.
- ١١٠- ينظر: نفسه.
- ١١١- ينظر: معاني النحو: د. فاضل السامرائي: ٢٩٧.
- ١١٢- ينظر: دلائل الإعجاز: ٢٧٦.
- ١١٣- شرح الرضي على الكافية: ٤: ٢٢٤.
- ١١٤- نفسه: ٤: ٢٢٤.
- ١١٥- ينظر: نفسه.
- ١١٦- النور: ٤٠.
- ١١٧- ديوانه: ٢: ١٩٠.
- ١١٨- ينظر: دلائل الإعجاز: ٢٧٦.
- ١١٩- دلائل الإعجاز: ٢٧٧.
- ١٢٠- المقتصد: ٢: ١٠٤٧.
- ١٢١- ينظر: الجمل في النحو: ٢١، وحروف المعاني: الزجاجة: ١.
- ١٢٢- المقتصد: ٢: ٨٧١.
- ١٢٣- نفسه.
- ١٢٤- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢: ٣٧١.
- ١٢٥- دلائل الإعجاز: ٢٧٨.
- ١٢٦- ينظر: نفسه: ٢٧٨.
- ١٢٧- نفسه: ٢٧٩.
- ١٢٨- نفسه.
- ١٢٩- ينظر: دلائل الإعجاز: ٢٨٠.
- ١٣٠- ينظر: دلائل الإعجاز: ٢٨٣-٢٨٤.
- ١٣١- ينظر: نفسه.
- ١٣٢- ديوانه: ٦٦٧.
- ١٣٣- دلائل الإعجاز: ٢٨٤.
- ١٣٤- نفسه: ٢٨٣.
- ١٣٥- ينظر: دلالات التراكيب: ٢٠٧.
- ١٣٦- دلالات التراكيب: ٢٠٨.
- ١٣٧- الحديد: ٢٣.
- ١٣٨- البقرة: ٢٧٦.
- ١٣٩- ينظر: دلائل الإعجاز: ٢٧٨.
- ١٤٠- ديوانه: ١٥٠.
- ١٤١- دلائل الإعجاز: ٢٧٨.
- ١٤٢- ينظر: الكتاب: ٣٣/١، ومعاني القرآن: ٢: ١٦٦، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي: ٣٠٩.
- ١٤٣- ينظر: المقتضب: ٣: ١١٦.
- ١٤٤- الخصائص: ١: ١٨٥.
- ١٤٥- دلائل الإعجاز: ٥٣٣.
- ١٤٦- ديوانه: ٢: ٨٩٦.
- ١٤٧- دلائل الإعجاز: ٥٣٥.
- ١٤٨- شرح الجمل: ١: ١٦١.
- ١٤٩- نفسه.
- ١٥٠- أسرار العربية: الانباري: ٨٥.
- ١٥١- ابن جني النحوي: د. فاضل السامرائي: ٣٠١.
- ١٥٢- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: د. فاضل السامرائي: ٣٤٨.
- ١٥٣- ينظر: معاني النحو: ٢: ٥٠٦.
- ١٥٤- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١: ١٣٦.
- ١٥٥- دلائل الإعجاز: ٥٣٦.
- ١٥٦- ديوانه: ٣٨.
- ١٥٧- ينظر: البحث: ١٩.
- ١٥٨- ينظر: دلائل الإعجاز: ٥٣٦.
- ١٥٩- ينظر: المقتصد: ١: ٥٨٠.
- ١٦٠- ينظر: أسرار البلاغة: ٣١٨، هامش: ١.
- ١٦١- نفسه: ٣١٨.
- ١٦٢- نفسه: ٣١٩.
- ١٦٣- أسرار البلاغة.
- ١٦٤- ينظر: لسان العرب: (مادة: ضيف): ١١: ١١٣.
- ١٦٥- ينظر: مجالس ثعلب: ثعلب: ١: ٢٦٠، ومصطلحات ليست كوفية: د. سعيد الزبيدي: ٤١.
- ١٦٦- ينظر: الكتاب: ٣: ٣٣٥، والمقتضب: ٣: ١٣٣.
- ١٦٧- ينظر: همع الهوامع: السيوطي: ٤: ٢٦٤.
- ١٦٨- ينظر: التعريفات: ٢٣.
- ١٦٩- ينظر: المقتصد: ٢: ٨٧٢.
- ١٧٠- ينظر: نفسه: ١: ١٧١.
- ١٧١- المقتصد: ٢: ٨٧٢.
- ١٧٢- ينظر: نفسه.
- ١٧٣- المقتصد: ١: ١٧١.

١٧٤- شرح المفصل: ٢: ١١٩.

١٧٥- نفسه: ٢: ١٢١.

١٧٦- شرح الرضي على الكافية: ٢: ٢٠٦.

١٧٧- لقاء مع الدكتور (نعمة العزاوي) في الساعة ٩,٥

صباحاً، الاثنيين ٨/٦/٢٠٠٤م، جامعة بغداد - كلية

التربية (ابن رشد) - قسم اللغة العربية.

١٧٨- شرح الرضي على الكافية: ٢: ٢٠٨-٢٠٩.

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم.

• ابن جني النحوي: د. فاضل السامرائي، دار النذير

للطباعة والنشر والتوزيع، (د.م)، ١٩٦٩م.

• أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث (من خلال بعض

نماذج): توفيق الزيدي، الدار العربية للكتاب،

طرابلس-ليبيا، ١٩٨٤م.

• أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ)،

تح: محمد رشيد رضا، دار المطبوعات العربية،

(د.م)، (د.ت).

• أسرار العربية: ابو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)،

تح: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقوي، دمشق-

سوريا، ١٩٥٧م.

• الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السراج (ت ٣١٦

هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،

بيروت-لبنان، ١٩٧٨م.

• أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: د.

فاضل مصطفى الساقى، المطبعة العالمية، مكتبة

الخانجي، القاهرة-مصر، ١٩٧٧م.

• الاتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين

والكوفيين: كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن بن

محمد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تح: محمد محيي الدين

عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى-مصر، د.ت.

• الترايب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد

القاهر: د. عبد الفتاح لاشين، دار الجيل للطباعة،

مصر، ١٩٨٠م.

• التعريفات: الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦

هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٧١م.

• الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق

الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ)، تح: د. علي توفيق الحمد،

مؤسسة الرسالة- دار الأمل، الاردن، (د.ت).

• حروف المعاني: ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق

الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ)، تح: علي توفيق الحمد،

ط١، مؤسسة الرسالة- دار الأمل، الاردن، ١٩٨٤م.

• الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)،

تح: محمد علي النجار، دار الكتب، بيروت-لبنان،

١٩٥٦م.

• الدراسات النحوية عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه

(المقتصد): جاسم محمد سلمان، رسالة ماجستير، الجامعة

المستنصرية، كلية الآداب، السنة ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣م.

• الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: د. فاضل

السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد-العراق، ١٩٧١م.

• دلائل الاعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود

شاكر، ط٢، مطبعة المدني، القاهرة-مصر، ١٩٨٩م.

• دلائل الترايب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني):

د. محمد حسنين أبو موسى، ط١، منشورات جامعة

قاريونس، ١٩٧٩م.

- ديوان أبي الطيب المتنبي: تقديم: د. عبد الوهاب عزام، دار الزهراء، بيروت-لبنان، (د.ت).
- ديوان أبي نجم العجلي: تح: د. سجيح جبيلي، دار صادر، بيروت-لبنان، ١٩٩٨م.
- ديوان الاعشى: تح: د. محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية، نشر مكتبة الآداب، القاهرة-مصر، ١٩٥٠م.
- ديوان امرئ القيس: تح: محمد ابو الفضل ابراهيم، ط٤، نشر دار المعارف، مصر، ١٩٧٤م.
- ديوان ذي الرمة: شرح أبي نصر الباهلي، تح: عبد القدوس ابو صالح، دمشق-سوريا، ١٩٧٢-١٩٧٣م.
- ديوان الفرزدق: دار صادر، بيروت-لبنان، ١٩٦٦م.
- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابادي (ت ٦٨٨ هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران، ١٩٧٨م.
- شرح المفصل: موفق الدين ابو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ت.
- علم الدلالة (أصوله ومباحثه في التراث العربي): منقور عبد الجليل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١م.
- علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي: د. محمد حسين علي الصغير، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق-بغداد، ١٩٨٩م.
- قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني: د. محمد عبد المطلب، ط١، مطابع المكتب المصري الحديث، القاهرة-مصر، ١٩٩٥م.
- كتاب سيبويه: ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) (ت ١٨٠ هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ١٩٨٣م.
- اللسانيات والدلالة (الكلمة): منذر عياشي، ط١، مركز الاتماء الحضاري، حلب-سورية، ١٩٩٦م.
- اللغة العربية (معناها ومبناها): د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٣م.
- مباحث في علم اللغة واللسانيات: د. رشيد العبيدي، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد-العراق، ٢٠٠٢م.
- مجالس ثعلب: ابو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب (ت ٢٩١ هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٤٨م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٧ هـ-١٩٥٨م.
- مصطلحات ليست كوفية: د. سعيد جاسم الزبيدي، دار اسامة للنشر والتوزيع، (د.م.)، (د.ت).
- معاني القرآن: ابو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، ط٣، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ١٩٨٣م.
- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة-بغداد، ١٩٨٦م-١٩٨٧م.
- المفصل في علم العربية: ابو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، ط٢، دار الجيل، بيروت-لبنان، (د.ت).

Abstract

Al-Jarjani was one of most outstanding linguists who emphasized the role of grammar in the analysis of literary texts . grammar does not pertain to syntactic functions but also pertains to the functional and structural aspects. Al- Jarjani belives the change in the external linguistic form . The creative writer's role is to exploit the different possipilities (potential) of grammar to evolve a literary work . The grammatical level takes part in integrating the individual parts of the text to mouct a unified structural whole . Euch individual aspect derive its significance from its relation to the other parts.

- المفضليات: ابو العباس المفضل محمد الضبي، تحـ: أحمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر- القاهرة، ١٩٧٦م.
- المقتصد في شرح الايضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحـ: د. كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، عمان- الاردن، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- المقتضب: ابو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحـ: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت-لبنان، (د.ت).
- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: د. جعفر نايف عباينة، ط١، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ١٩٨٤م.
- النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي): د. محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، (د.م)، ١٩٨٣م.
- لسان العرب: جمال الدين ابن منظور الافريقي المصري (ت ٧١١ هـ)، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحـ: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٩م.